# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

14/06/2012

AL BAYANE

# Le CNDH appelle à dénoncer le travail des enfants

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, a appelé, mardi à Rabat, à activer le Plan d'action national pour l'enfance (2006/2015) et à encourager les dénonciateurs des employeurs des enfants, en garantissant la non divulgation de leurs identités et la poursuite des contrevenants pour non-assistance aux enfants victimes de violations ou d'exploitation. M. Sebbar, qui intervenait à l'ouverture d'une journée d'étude sur "le phénomène du travail des enfants" organisée par la commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra, a souligné la nécessité d'élaborer une politique nationale globale et intégrée pour la protection des enfants contre toutes formes de violence, de maltraitance et d'exploitation. Il a plaidé pour le soutien des efforts déployés par les associations opérant dans ce domaine, l'organisation de campagnes de sensibilisation ciblant toutes les catégories de la société et pour l'adoption de mesures préventives visant à endiguer le travail des enfants. Dans cette veine, il a préconisé l'activation de la mise en œuvre du Plan d'action national pour l'enfance qui vise, entre autres, à faire progresser le droit de l'enfant à une vie saine, à l'épanouissement et à la protection contre toutes les formes d'abus et d'exploitation. Après avoir évoqué les causes qui poussent les enfants à travailler (pauvreté, problèmes familiaux, échec scolaire...), M. Sebbar a fait observer, partant des résultats de l'enquête nationale sur l'emploi, que ce phénomène a enregistré un recul remarquable passant de 517.000 en 1999 à 147.000 en 2010.

**محمد الصبار يدعو إلى تفعيل خطة العمل الوطنية للطفولة وتشجيع فضح تشغيل الأطفال**

دعا محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الثلاثاء بالرباط، إلى تفعيل خطة العمل الوطنية للطفولة 2006-2015، وتشجيع فضح تشغيل الأطفال خصوصا بواسطة ضمان عدم الكشف عن هوية الأشخاص الذين يبلغون عن حالات استغلال الأطفال والمعاقبة على عدم تقديم المساعدة لأطفال ضحايا انتهاكات أو استغلال.

وأكد الصبار في كلمة افتتح بها يوما دراسيا نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة حول موضوع ظاهرة تشغيل الأطفال، على ضرورة إعداد واعتماد سياسة وطنية شمولية ومندمجة لحماية الطفولة ضد جميع أشكال العنف وسوء المعاملة والاستغلال، وتشجيع ودعم الجهود التي تبذلها الجمعيات التي تعمل في مجال الحماية والنهوض بحقوق الطفل، وتنظيم حملات تحسيسية تستهدف توعية جميع فئات المجتمع ضد هذه الظاهرة، واعتماد إجراءات وقائية لوقف تدفق أطفال جدد نحو العمل.

وبعد أن وقف على الأسباب التي تدفع الطفل المغربي إلى العمل كالفقر وتفكك الأسرة والفشل الدراسي والهجرة والعامل الثقافي، لاحظ الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، استنادا الى البحث الوطني حول التشغيل ، أن ظاهرة تشغيل الأطفال عرفت تراجعا كبيرا إذ انتقل العدد من 517 ألف طفل سنة 1999 إلى 147 ألف طفل خلال سنة 2010، مشيرا الى أن النسبة الكبيرة من هؤلاء الأطفال تشتغل بالقطاع الفلاحي ( 84 في المائة) والنسيج (6 في المائة) والتجارة ( 3 في المائة) والخادمات في البيوت ( 2 في المائة) والباقي ( 5 في المائة) في أنشطة مختلفة.

ومن جهته قال عبد السلام بن إبراهيم عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء إن لقاء اليوم يشكل مناسبة للوقوف على ما راكمه المغرب في مجال حماية الطفل والاهتمام بحقوقه كالحق في التمدرس والصحة والترفيه، والجهود التي يقوم بها من أجل الحد من ظاهرة تشغيل الأطفال لاسيما خلال العشرية الأخيرة.

وأضاف أن الهدف من تنظيم هذا اليوم الدراسي يكمن في ترسيخ وتكريس دعائم ثقافة حقوق الأنسان داخل المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها حتى تصبح هذه الحقوق تخصصا يدرس كغيره من التخصصات الأخرى، مذكرا في هذا الصدد بالتظاهرات التي نظمتها اللجنة بعدد من مدن الجهة وباتفاقيات الشراكة التي أبرمت مع مجموعة من المؤسسات العمومية لنشر وترسيخ حقوق الإنسان.

يشار إلى أن هذا اليوم الدراسي، الذي يندرج في إطار سلسلة من اللقاءات التي ستساهم في وضع تصور منهجي لمحاربة ظاهرة تشغيل الأطفال، شكل فرصة لتبادل التجارب في هذا المجال والوقوف على بعض المعيقات والمشاكل، والخروج بتوصيات ومقترحات لتصميم وتنظيم واشتغال المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية للمساهمة في هذا الورش الكبير.

كما يهدف اللقاء، الذي ينظم بمناسبة تخليد اليوم العالمي لمحاربة تشغيل الأطفال، هذه السنة تحت شعار "حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية...لنحارب تشغيل الأطفال"، إلى مناقشة ظاهرة تشغيل الأطفال من خلال ثلاث جلسات ستتناول " تشغيل الأطفال في المواثيق الدولية والبرامج المواكبة"، و"تشغيل الأطفال بالمغرب بين النصوص القانونية والاجتهاد القضائي"، ثم "تشغيل الأطفال بالمغرب: حدود الظاهرة وحصيلة البرامج الحكومية ."

# بنخضرة يدعو الـ CNDH لـ "تحكيم الضمير" في ملفات الإنصاف

وجّه المغربي الفلسطيني محمّد بن خضرة، المعتقل السياسي السابق المقِرّ بمروره من "معتقل تمارة السرّي"، دعوة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل طيّ نهائيّ لصفحة الماضي عبر تنفيذ كافة المقرّرات التحكيميّة الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة.

وقال بن خضرة، وهو صاحب كتاب "تازمَارة" المثير للجدل، إنّ رئيس الـCNDH، إدريس اليزمي، وكذا كاتبه العام، محمّد الصبّار، هما "مدعوّان لأن يقوما بما يمليه عليهما الضمير في سبيل التسوية النهائية لماضي الانتهاكات الحقوقيّة بالمغرب".

كما أورد بن خضرة، وهو المتحدّث لهسبريس على هامش حوار ننشره لاحقا بالصوت والصورة، أنّه استوفى مدّة العامين في تتبّع مسار ملفّه لدى المجلس.. وزاد معطيات عن لقائه بالكاتب العام الصبّار الذي "وعد بتسويّة الموضوع".. قبل أن يتساءل: "ما هي أسباب كل هذه المماطلة لطي صفحة تاريخيّة أليمة.. لا مبرّرات لهذا الأمر".

"مرّت سنوات على وجود المقرّرات التحكيميّة الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة بغاية جبر أضرار الضحايا، ولم ينفّذ منها إلاّ اليسير وبانتقائيّة.. معتقلون عانوا لسنوات ولم ينالوا شيءً، فيما أوقف البعض لأشهر واستفادوا.. لذا أطالب بتنفيذ كافة مقرّرات الإنصاف لنقول إن صفحة معاناة الماضي البغيض قد طويت حقّا، وأنّ معاناة الأمس وراء القضبان لم تعد مستمرّة اليوم خارجها".

# المجلس الجهوي لحقوق الإنسان يتفقد السجن المحلي لبنسليمان

بنسليمان
بوشعيب حمراوي

حلت لجنة حقوقية، يوم الخميس المنصرم، بالسجن المحلي لبنسليمان من أجل الوقوف على وضعية السجناء بعد أن تحدثت بعض الصحف عن إقدام بعض السجناء على تنفيذ إضراب عن الطعام احتجاجا على ما اعتبروه معاناة يومية يعيشونها داخل السجن وعن غياب محاورٍ لهم من طرف الإدارة.

وقالت شميشة رياحة، رئيسة المجلس الجهوي لحقوق الإنسان في جهتي الدار البيضاء والشاوية وردّيغة، إنها حلت رفقة أربعة من أعضاء المجلس (طبيبة محام وأستاذين) صباح يوم الخميس، وأجرت تحريات وفق ما يخوله لها القانون مع مسؤولي الإدارة السجنية والسجناء، استمرت إلى حدود الساعة السابعة مساء، مؤكدة أن سجينا واحدا فقط كان مضربا عن الطعام وليس 20 سجينا، كما سبق أن تم نشره، وأن السجين يطالب بترحيله إلى مؤسسة سجنية قريبة من منزل أسرته.

كما قالت رياحة إنها استمعت إلى كل السجناء، ذكورا وإناثا، وتوصلت بعدة شكايات مختلفة، منها ما هو موضوعي، يتطلب تدخل الإدارة السجنية أو جهات شريكة، كإشكالية التطبيب، التي تتطلب معالجتها على مستوى وزارة الصحة، حيث تجد إدارة السجن صعوبة في إحالة المرضى النزلاء على المستشفيات الكبرى في الرباط والدار البيضاء.

كما أكدت المتحدثة ذاتها أن بعض النزلاء يحاولون الضغط على إدارة المؤسسة السجنية من أجل التغاضي عن بعض تجاوزاتهم أو منحهم امتيازات ليست من حقهم، موضحة أن سبب تأخر وصول المؤن الغذائية (القفة) التي تصل النزلاء من ذويهم، يعود بالأساس إلى التفتيش الدقيق الذي تتعرض له تلك المؤن وأن مدير المؤسسة وعد بتسوية هذا الأمر.

ويشتكي النزلاء من عدم توصلهم بردود تخص طلبات الترحيل وغياب التواصل المباشر مع مدير السجن ومنعهم من التزود ببعض المواد الغذائية والاستهلاكية من خارج أسوار السجن (السكر، الشاي، البيض، منظفات الشعر، دهانات الجسم).. وإرغامهم على شرائها من متجر السجن الداخلي.

وتبرر الإدارة إجراءها الأخير بإقدام العديد من الأسر على استعمال هذه المواد لإدخال المخدرات والهواتف المحمولة وبعض الأدوات الخطيرة. كما تشكو النساء من غياب تكوينات لهن، خصوصا أن بينهن من يقضين مددا سجنية تصل إلى المؤبد. كما أن للنزلاء السلفيين مطالب تتمثل، أساسا، في رغبتهم في الاجتماع مع بعضهم ومع أسرهم، بعيدا عن باقي النزلاء.

ويذكر أن السجن المحلي يحتضن حوالي 500 سجين وسجينة وأن المندوبية السامية الوصية هي بصدد إنجاز مشروع مؤسسة سجنية كبيرة في نفس المنطقة. وأرجعت مصادر «المساء» الاحتقان الذي عرفه السجن المحلي إلى حداثة تعيين كل من مدير السجن ورئيس المعقل، الذي ليست له تجارب سابقة.

# الدكتور شفيق الشرايبي رئيس الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري

# ما بين 600 و 800 حالة إجهاض سري تتم يوميا بالمغرب

قال رئيس الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري الدكتور شفيق الشرايبي ، يوم الثلاثاء بالرباط ، إن ما بين 600 و 800 حالة إجهاض سري تتم يوميا بالمغرب وأن العديد منها تؤدي إلى مضاعفات خطيرة على صحة المرأة تصل في بعض الأحيان إلى الوفاة .

واعتبر الدكتور الشرايبي ، في كلمة بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني لهذه الجمعية ، الإجهاض السري بالمغرب « مأساة حقيقية » ، لكنه يعتبر الحل بالنسبة لمئات النساء للتخلص من حالات الحمل غير المرغوب فيها التي تترتب عنها نتائج اجتماعية خطيرة تتمثل أساسا في الانتحار والطرد من الأسرة وجرائم الشرف وتزايد عدد الأطفال المتخلى عنهم وكذا حبس الأطباء ومستخدمي قطاع الصحة.

وقال إن القانون المنظم للإجهاض « غير متلائم تماما مع الحقائق الاجتماعية بالمغرب » وكذا مع التحولات الاجتماعية الكبرى التي يشهدها ، معتبرا أنه في ظل هذه المعطيات الخطيرة « من الأفضل على الأقل بالنسبة لبعض الحالات ، كالاغتصاب وزنا المحارم والتشوهات الخطيرة للجنين وبعض الحالات الاجتماعية القصوى ، القيام بعمليات الإجهاض في ظروف طبية سليمة من أجل الحد من مضاعفات الإجهاض السري».

أنظر الصفحة الثانية

## الدكتور شفيق الشرايبي رئيس الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري

# ما بين 600 و 800 حالة إجهاض سري تتم يوميا بالمغرب

قال رئيس الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري الدكتور شفيق الشرايبي ، أول أمس الثلاثاء بالرباط ، إن ما بين 600 و 800 حالة إجهاض سري تتم يوميا بالمغرب وأن العديد منها تؤدي إلى مضاعفات خطيرة على صحة المرأة تصل في بعض الأحيان إلى الوفاة .

واعتبر الدكتور الشرايبي ، في كلمة بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني لهذه الجمعية ، الإجهاض السري بالمغرب « مأساة حقيقية » ، لكنه يعتبر الحل بالنسبة لمئات النساء للتخلص من حالات الحمل غير المرغوب فيها التي تترتب عنها نتائج اجتماعية خطيرة تتمثل أساسا في الانتحار والطرد من الأسرة وجرائم الشرف وتزايد عدد الأطفال المتخلى عنهم وكذا حبس الأطباء ومستخدمي قطاع الصحة.

وقال إن القانون المنظم للإجهاض « غير متلائم تماما مع الحقائق الاجتماعية بالمغرب » وكذا مع التحولات الاجتماعية الكبرى التي يشهدها ، معتبرا أنه في ظل هذه المعطيات الخطيرة « من الأفضل على الأقل بالنسبة لبعض الحالات ، كالاغتصاب وزنا المحارم والتشوهات الخطيرة للجنين وبعض الحالات الاجتماعية القصوى ، القيام بعمليات الإجهاض في ظروف طبية سليمة من أجل الحد من مضاعفات الإجهاض السري».

وأكد الدكتور الشرايبي ، وهو أيضا رئيس مصلحة الولادة بمستشفى الليمون بالرباط ، أن قضية الإجهاض السري « تتطلب يوم التزاما سياسيا حازما من أجل التغيير وتجاوز كل الخلافات والنزاعات الايديولوجية بين الأحزاب ، لأن الأمر يتعلق بقضية مواطنة وطنية تروم إنقاذ حياة المئات من النساء من النتائج المأساوية للحمل غير المرغوب فيه».

وأضاف أن المؤتمر الثاني للجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري يهدف إلى المساهمة في بلورة مقترح قانون على ضوء التحليلات والحقائق التي سيعرضها مختلف المتدخلين طيلة أشغال هذا المؤتمر ، من أجل إنقاذ أرواح النساء ضحايا الظروف القاسية التي تدفعهن إلى المغامرة بحياتهن في سبيل التخلص من الحمل غير المرغوب فيه .

وخلص إلى أن الجمعية ، التي أنشئت سنة 2008 بهدف تسليط الضوء على هذه القضية وفتح نقاش وطني من خلال لقاءات وندوات عبر ربوع المملكة والدعوة إلى مراجعة القانون المنظم للإجهاض ، « لا تشجع على الإجهاض وإنما على الوقاية لمنع حدوث الحمل غير المرغوب فيه ، وفي حالات الضرورة ، القيام بالإجهاض في ظروف صحية جيدة حتى لا تحدث مضاعفات أو حالات وفاة » .

أما الدكتور عبد العالي العلوي البلغيتي مدير المستشفيات والعلاجات المتنقلة بوزارة الصحة فقد أكد أن « مشكل الإجهاض في المغرب ليس مشكلا قطاعيا ، أي أنه لا يهم قطاع الصحة لوحده ، وإنما هو مشكلة مجتمعية تتداخل فيها مختلف الجهات والأطراف» ، مضيفا أن مسؤولية إيجاد حلول لهذه المسألة لا تقع على وزارة الصحة لوحدها ، وإنما تتطلب تعبئة مجموع الجهات المعنية ، كل من موقعه.

وعبر عن تفاؤله ازاء النقاش العميق والجاد حول هذه القضية والتوجه نحو إصدار مشروع قانون ينظمها في ظل الظرفية الدستورية والحقوقية والسياسية الجديدة التي يعيشها المغرب ، مذكرا بأن الصحة والعلاج أصبح حقا دستوريا (الفصل 31) وبالتالي فإن تنزيله أم واجب على الجميع.

أما رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي ، فقد دعا إلى ضرورة تعبئة الجهود من أجل منع استمرار ظاهرة الاجهاض السري التي تؤدي أحيانا إلى المس بحق المرأة المغربية في الحياة ، مبرزا أن وجود نقاش حقيقي بين مجموع مكونات المجتمع يعد السبيل الأوحد لحل مشاكل الحمل غير المرغوب فيه وتفادي الانعكاسات المترتبة عن القيام بالإجهاض السري.

وأكد أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ملتزم إلى جانب جميع الفاعلين والمعنيين بهذه القضية المجتمعية بالعمل من أجل حماية حقوق المرأة المغربية ، وحقها في الخضوع للإجهاض الآمن الذي يستجيب لجميع شروط السلامة الصحية.

وبدورها ، اعتبرت خديجة الرويسي نائبة رئيس مجلس النواب أن القوانين المنظمة للإجهاض « مجحفة وغير ملائمة للتطور الحقوقي والسياسي والاجتماعي الذي عرفه المغرب » ، بدليل العدد الكبير من حالات الإجهاض السري التي تتم يوميا ، مضيفة أن سن قوانين ملائمة للتعاطي مع حالات الحمل غير المرغوب فيها سيمكن على الأقل من ضمان إجراء عمليات الإجهاض في ظروف جيدة تضمن شروط السلامة للنساء.

وأشارت إلى أنه أمام المآسي الاجتماعية الخطيرة المترتبة عن حالات الحمل غير المرغوب فيها ، يتعين التعجيل بفتح نقاش مؤسساتي من داخل المؤسسة التشريعية من أجل طرح الحلول التي تحترم الكرامة الإنسانية للمرأة وتقيها من التهميش والإقصاء الناتج عن تعرضها للاغتصاب أو زنا المحارم أو إنجاب طفل خارج إطار الزواج.

ومن جهتها ، دعت نزهة الصقلي النائبة البرلمانية ووزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن السابقة إلى ضرورة التسريع بوضع مشروع قانون جديد « يخفف مسألة الإجهاض وذلك في جو من الإجماع الوطني بهدف تجنب الكوارث الاجتماعية التي تعتبر حالات الحمل غير المرغوب فيه سببا فيها » ، داعية إلى التحلي بشجاعة أكبر لمناقشة وإيجاد حلول لهذه المشكلة الاجتماعية.

ويتضمن برنامج المؤتمر الثاني للجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري أربع جلسات تناقش مواضيع « كيفية الوقاية من حالات الحمل غير المرغوب فيها» و « الإجهاض : واقع الحال » و «جلسة مع الأحزاب السياسية» و«مناقشة مضمون مشروع أو مقترح قانون» قبل الخروج بتوصيات.

# مصادر طبية: مئات حالات اجهاض سري تحدث بالمغرب يوميا

الرباط ــ 'القدس العربي': افادت مصادر طبية مغربية ان مئات من حالات الاجهاض السري تجري يوميا بالمغرب في وقت تشهد البلاد تباينا واضحا في الرأي حول شرعنة عمليات الاجهاض .

وقال شفيق الشرايبي رئيس الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري ورئيس مصلحة الولادة بمستشفى الليمون بالرباط إن ما بين 600 و 800 حالة إجهاض سري تتم يوميا بالمغرب وأن العديد منها تؤدي إلى مضاعفات خطيرة على صحة المرأة تصل في بعض الأحيان إلى الوفاة واعتبر أن القانون المنظم للإجهاض 'غير متلائم تماما مع الحقائق الاجتماعية بالمغرب ' و التحولات الاجتماعية الكبرى التي يشهدها.

ووصف شفيق الشرايبي اثناء المؤتمر الثاني للجمعية الإجهاض السري بالمغرب بالـ'مأساة حقيقية' لكنه الحل بالنسبة لمئات النساء للتخلص من حالات الحمل غير المرغوب فيها التي تترتب عنها نتائج اجتماعية خطيرة تتمثل أساسا في الانتحار والطرد من الأسرة وجرائم الشرف وتزايد عدد الأطفال المتخلى عنهم وحبس الأطباء ومستخدمي قطاع الصحة.

وأضاف الشرايبي أنه في ظل هذه المعطيات الخطيرة 'من الأفضل على الأقل بالنسبة لبعض الحالات كالاغتصاب وزنا المحارم والتشوهات الخطيرة للجنين وبعض الحالات الاجتماعية القصوى القيام بعمليات الإجهاض في ظروف طبية سليمة من أجل الحد من مضاعفات الإجهاض السري.'

وقال أن قضية الإجهاض السري 'تتطلب اليوم التزاما سياسيا حازما من أجل التغيير وتجاوز كل الخلافات والنزاعات الايديولوجية بين الأحزاب لأن الأمر يتعلق بقضية مواطنة وطنية تروم إنقاذ حياة المئات من النساء من النتائج المأساوية للحمل غير المرغوب فيه.'

وقال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بضرورة تعبئة الجهود من أجل منع استمرار ظاهرة الاجهاض السري التي تؤدي إلى المس بحق المرأة المغربية في الحياة وقال أن وجود نقاش حقيقي بين مكونات المجتمع يعد السبيل الأوحد لحل مشاكل الحمل غير المرغوب فيه وتفادي الانعكاسات المترتبة عن القيام بالإجهاض السري.

وأكد ادريس اليزمي أن مجلسه ملتزم إلى جانب جميع الفاعلين والمعنيين بهذه القضية المجتمعية بالعمل من أجل حماية حقوق المرأة المغربية وحقها في الخضوع للإجهاض الآمن الذي يستجيب لجميع شروط السلامة الصحية.

وقالت خديجة الرويسي رئيسة بيت الحكمة، إن القوانين الوطنية التي تمنع الإجهاض إنكار لحق المرأة في الحياة والصحة وإنكار لحقها في تملك جسدها والتحكم فيه.

وأضافت إن القوانين المغربية التي تجرم الإجهاض هي واحدة من القوانين المجحفة وغير الملائمة والمتناقضة مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

ووصف الرويسي القوانين المغربية حول الاجهاض ب'الزجرية' و'لا تتماشى مع التطور الحقوقي والسياسي الذي عرفته بلادنا وخاصة في قضايا المرأة'، والدليل على ذلك 'ما تعرفه بلادنا من ارتفاع حالات الإجهاض السري.'

وأشارت رئيسة بيت الحكمة، إلى أن الدول التي قننت الإجهاض استطاعت أن تقلل منه، مطالبة بضرورة مواجهة هذا المشكل بشجاعة ومسؤولية، مطالبة في ذات السياق بفتح نقاش مؤسساتي داخل البرلمان من أجل الترخيص للإجهاض .

**في ندوة عائلة المعتقل عبد الصمد بطار. مسؤول بمنتدى الحقيقة والإنصاف للعائلة "حمدو الله بللي كانت المحاكمة بحال هاكا وكون جينو فالثمانينات كون شفو أمور أخرى"**

نظمت عائلة المعتقل عبد الصمد بطار محكومة على خلفية ملف أركانة صباح أمس الثلاثاء 12يونو 2012 ندوة صحفية لتسليط الضوء على ملف ابنهم عبد الصمد الذي يتجاوز يومه الرابع والستين من الإضراب عن الطعام ، إحتجاجا على سوء المعاملة ، و يقول بأنه بريء كلية من ملف لفق له تلفيقا و يطالب بإعادة محاكمته ، و قد زاره حقوقين في سجن سلا 2 يوم الجمعة الأخير طالبوا بفتح تحقيق نزيه في تفاصيل ما تعرض له حسب إفادات أفراد من عائلته . الندوة عقدت بمكتب جريدة الاتحاد الاشتراكي.

و خلال هذه الندوة قال "حسن محب " محامي المدانين في ملف أركان بأن هيئة الدفاع كانت مجرد ديكور لتأتيث مسرحية ردئية في الإخراج والتمثيل والديكورو الكل لم يكن مقتنعا بها ، قلنا يقول محب نريد أحكام مقنعة تحترم القانون والدستور الجديد ولكن وللاسف القضاء عندنا لازالت تتحكم فيه التعليمات ، لقد إحتج الفرنسيون على الأحكام الإبتدائية بمحكمة سلا رغم أنهم ترافعوا لساعات باللغة الفرنسية وكانوا يصولون يجولوا داخل المحاكمة بل إن أحدهم قال لأحد المتهمين أنا لا أريد لك أن تعدم بل أريدك أن تعدم كل يوم ألف مرة حتى تشتهي الموت فلا تجده، لقد أظهر هؤلاء الفرنسيون وهم بالمناسبة رجال المخابرات فرنسية جاءوا بإسم عائلات ضحايا أركانة على أنهم عنصريون وفاشيون .

وقد إستجابة إستئنافية سلا لطلبهم برفع العقوبات إلى أقصى حد إرضاءا للفرنسين .و مجمل القول يقول محب أن المحاكمة عرفت خرقا سافرا من الناحية القانونية وهي أسوء وأبشع محاكمة في تاريخ المحاكمات بالمغرب بما فيها محكمات قلب النطام . وختم محب قوله ان وزير العدل له الصلاحية الكاملة لإعادة النظر في الملف من جديد ، فالدستور والقانون يخول له ذلك.

من جانبها زوجة المعتقل عبد الصمد بطار ناشدت المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية التدخل الفوري لإنقاد حياة زوجها من الموت ، و الغريب أن نائب رئيس المنتدى للحقيقة والانصاف قال للعائلة " حمدوا الله بان هذه المحاكمة جاءت في عهد الحكومة الجديدة اه ولكانت في الثمنينيات كون شفتو حوايج أخرى ".

وأكد الحقوقي "محمد غاندي" عضو المكتب الوطني لمنتدى الحقيقة والانصاف على أن هناك مواطن يموت في ضيافة الدولة ، نحن نعرف أن الدولة لاتقتل بل تحمى الحياة وأول حق في الدستور هو الحق في الحياة . وأضاف غادي أن المسؤولين أصبحوا بعدما جلسوا على الكراسي يرددون كببغاء ما يملى عليهم من روايات رسمية . وقال إننا طالبنا إدراة السجون كجمعية حقوقية بزيارة السجن للوقوف على مأساة والى حد الأن لم يسمح لنا يقول غادي .

أما" عبد الغني بالعونية " عضو مكتب الجمعية المغربية لحقوق الانسان فقد اشار الى ان الجمعية واكبت الملف سواء على المسووى المحلي او الوطني وساندت عاءلات ملف اركانة ، وقال ان الحقوقيون المفروض فيهم الدفاع عن المطلومين اصحبو هم يحاكمون ويساقون الى السجون ، واستعرض بالعونية مجموعة من الاحداث التي عرفتها البلاد من الجسيمة الى مراكش الى الصحراء . وناشد المتدخل عائلة بطار بان يتنوا عبد الصمد على اطراب على الطعام خوفا على حياته . وعن المضاعفات التي قد تلحق به فيما بعد .

وكانت عائلة عبد الصمد بطار وجهة بيانا الى الراي العام توصلت " كود بنسخة منه يقول "نتوجه مرة أخرى الى الرأي العام و إلى والى كل الضمائر الحية لنعلن إدانتنا الشديدة للصمت المريب الذي ينهجه المسؤولون اتجاه المآسي الانسانية التي مازالت ترتكب خلف أسوار سجون بن هاشم , وكأن هذه السجون تقع خارج التراب الوطني,أو يسري عليها قانون استثنائي يجعل القائمين عليها خارج دائرة المراقبة و المساءلة و المحاسبة.و رغم أننا قمنا بإبلاغ المسؤولين عبر شكايات عديدة,فإنهم ركنوا الى الصمت و كأنهم راضون أو عاجزون عن تحمل مسؤولياتهم الأخلاقية و القانونية و السياسية ازاء هذه المأساة,نستحضر في هذا السياق حالة المعتقل عبد الصمد بطار الذي يخوض مع العشرات من المعتقلين اضرابا مفتوحا عن الطعام منذ يوم 9-4-2012 ,احتجاجا على مظلوميتهم .-في يوم الاثنين 28-5-2012 قمنا بزيارة عبد الصمد بطار الذي وجدناه على كرسي متحرك و هو في حالة صحية مرعبة,اذ تغيرت ملامحه و هيأته بسبب الهزال الشديد , و لم يعد قادرا على الحركة و لا يتكلم إلا بصعوبة بالغة , وبعد امتناعه عن تناول الماء مؤخرا أصبح يتقيأ الدم , و قد أغمي عليه خمس مرات حيث اضطر رفاقه في الزنزانة الى سكب الماء في فمه لإنقاذ حياته و ذلك وسط اهمال طبي مقصود من قبل ادارة السجن سلا 2.وقال البيان أن مدير سجن سلا 2 المسمى مصطفى حجلي قام في محاولة ابتزازية بائسة , بإيهام عبد الصمد بطار بترحيله الى فاس بدعوى وجود تعليمات بذلك , علما أن عائلته توجد بأسفي.و بالفعل تم نقله على متن سيارة مرفوقة بعناصر من الدرك و هو في وضعية صحية حرجة , و بعد أن قطعت السيارة مسافة محددة أعطيت الأوامر بإرجاعه الى سجن سلا 2 بعد أن تم انهاكه الى حد الاغماء.

-في قامت بها العائلة يوم الاثنين 4-6-2012 , وجدنا عبد الصمد في وضع أخطر و أسوأ من السابق , حيث اضطررنا الى وضع آذاننا مباشرة قرب فمه لنلتقط كلماته التي تخرج بصعوبة . و قد أخبرنا بأن مسؤولا من ادارة لم يكشف عن هويته و لا عن منصبه , قد زاره يوم الاربعاء 30-5-2012 و بعد أن تجاهل هذا المسؤول الشبح مطالبه خاطبه بلغة التهديد التي تعكس الوجه الأمني الخبيث لهذا المسؤول بل و لرؤسائه, حيث قال له بشكل جاف و مباشر:"إما توقف الإضراب و نرحلوك لأسفي و إما تبقى ملك هنا حتى تموت هذا هو التأهيل و إعادة الإدماج التي يتشدق بها الجلادون .

-في يوم الجمعة 1-6-2012 كشف طبيب السجن عن انخفاض حاد في الضغط و الوزن, إذ تراجع وزن عبد الصمد بطار من 80 إلى 56 كيلوغرام مما ينذر بمضاعفات لا نعلم حجم خطورتها و مآلها. و بعد مغادرة الطبيب ارتأت إدارة السجن أن تحل هذا الوضع بطريقتها المعهودة, حيث قام مدير السجن الذي يشرف على العمليات القذرة, إلى جانب نائبه في الإجرام و رئيس الحي المسمى فؤاد بالإضافة إلى الموظفين المتخصصين في التدخل العنيف بإرغام عبد الصمد بطار على تناول الحليب تحت التعنيف و الترهيب و التهديد, رغم أن جسمه الضعيف و المنهك لم يعد قادرا على التحمل. و قد أكد عبد الصمد أن هناك مجموعة من المعتقلين يتعرضون بشكل ممنهج و منتظم للتنكيل و الترهيب لإجبارهن على وقف الإضراب المفتوح عن الطعام, و منهم من يوجد في حالة الخطر و خاصة المعتقلين رضوان الزيتوني و رشيد حياة .

و تستمر هذه الانتهاكات في ظل إجراءات غير مسبوقة تقوم بها مندوبية السجون فبعد إفراغ سجن تولال 2 من المعتقلين الإسلاميين فإن نفس الإجراء يتم حاليا في سجن سلا 2,مما يدل على نية هذه الإدارة في طمس هذه الانتهاكات و الالتفاف على مطالبهم الأساسية .

-أما بخصوص المعتقلين في ملف أركانة الذين تم ترحيلهم إلى السجن المركزي بآسفي فإنهم يستنكرون وضعهم في حي خاص بمعتقلي الحق العام, كما يستنكرون حرمانهم من تسلم الجرائد و بعض مواد الأكل. كما نسجل أيضا أن المعتقل عبد الفتاح دهاج قد حرم مرة أخرى من كرسي الإعاقة الذي يستعمله لقضاء حاجته, وقد عانى كثيرا من هذا الحرمان شهورا عديدة. هذا علما أن المسؤولين الذين قايضوا ترحيلهم إلى آسفي بفك الإضراب,قد تعهدوا لهم بضمان كل الحقوق في سجن آسفي.

هكذا إذن يظهر أن هذه الممارسات الإجرامية التي تؤكد خروج مندوبية السجون عن القانون و التي تكشف عن الوجه الحقيقي للسياسة الأمنية و العقابية, ما كان لها أن تحصل لولا الصمت و التواطؤ الذي يوفر الغطاء المناسب لهؤلاء الجلادين للتمادي في إهانة كرامة الإنسان و الإمعان في تعذيب الأبرياء الذين تم الزج بهم في ملفات مفبركة في إطار محاكمات غير عادلة و باسم قانون الإرهاب المشؤوم . و حيث أن هذا الصمت الرسمي قد وصل إلى حد التواطؤ فإننا نحمل المسؤولية المباشرة لما حصل و لما قد يحصل ليس فقط إلى مندوبية السجون و إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي فقد شرعيته بعد أن أصبح مجرد ناطق شبه رسمي باسم بن هاشم,بل إننا نحمل المسؤولية المباشرة أيضا إلى رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران, باعتباره وصيا على إدارة السجون, و إلى وزير العدل و الحريات مصطفى الرميد باعتباره رئيسا للنيابة العامة, و إلى الوكيل العام للملك بالرباط.

واعلن البيان أن المعتقلين رغم الترهيب و التعذيب المسلط عليهم لكسر إرادتهم, و رغم التضييقات التي تمارس على عائلاتهم, فإنهم ماضون في معركة الأمعاء الخاوية إلى حين فتح تحقيق شامل و مستقل في مجمل الخروقات و الانتهاكات الأمنية و القانونية و القضائية, التي كرست محاكمات غير عادلة عارية من الشهود و من وسائل الإثبات و التي اعتمدت كليا و حصريا على المحاضر الجاهزة و المشبوهة حيث تم إجبار المتهمين على التوقيع عليها تحت الترهيب و التعذيب دون الإطلاع على أي حرف منها .

و تشبث كل المعتقلين باتفاق 25 مارس كحد أدنى كفيل برد الاعتبار إلى الأبرياء الذين تم الزج بهم في قضايا مشبوهة لا علاقة لهم بها, و بضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات عبر تفعيل آليات المساءلة و المحاسبة و المعاقبة في حق كل المتورطين فيها, و ذلك في أفق إسقاط قانون الإرهاب المشؤوم الذي أصبح وصمة عار على جبين الدولة المغربية بشهادة التقارير الحقوقية الوطنية و الدولية

## Un après-midi sanglant à Rabat : De la matraque pour les diplômés chômeurs

Une fin d'après-midi vraiment sanglante que celle de ce mardi 12 juin au cœur de la capitale. Après les promesses données aux diplômés chômeurs signataires du procès verbal du 20 juillet, par l'actuel chef du gouvernement, l'heure est à la matraque.

Les victimes se comptaient par dizaines. Une trentaine de diplômés chômeurs ont subi les affres des forces de l'ordre : blessures, injures, poursuites et … arrestations. Trois membres des quatre coordinations ont été interpellés lors de ces affrontements. La traque des diplômés chômeurs s'est poursuivie pendant près d'une demi-heure. Certaines victimes se sont retrouvées sous les bottes des SMI ou pourchassées dans les cafés et les boutiques. Parmi les slogans scandés lors de cette manifestation, on peut citer celui qui appelle à mettre fin au cas de «90 mille postes d'emploi fantômes».

«Il nous a promis de tenir tous les engagements du gouvernement El Fassi, mais une fois, chef du gouvernement, il s'est désengagé et s'est contenté de ses palabres concernant la légalité et la constitutionnalité du PV du 20 juillet», commente une jeune diplômée.

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, a souligné que le PV du 20 juillet répond à toutes les normes de constitutionnalité et de légalité politique. Pour contrecarrer cette nouvelle thèse du PJD/Benkirane, les diplômés chômeurs répondent : «Pourquoi n'ont-ils pas crié à l'inconstitutionnalité de ce PV avant ? Pourquoi ont-ils souvent fait du dossier des diplômés chômeurs un menu consistant dans leurs plaidoiries lorsqu'ils étaient à l'opposition?».d

Les Echos
quotidien L'économie et plus encore
Mise à jour : 14-06-2012 à 10:25

# Que sera l'après-printemps arabe ?

L'affluence était grande, dimanche dernier au musée Al-Batha à Fès. C'est que la thématique tracée pour la deuxième table ronde du forum de Fès, organisée en marge du festival des musiques sacrées du monde, avait de quoi séduire. Il s'agissait, pour bon nombre d'intellectuels présents, de se pencher sur la question de l'avenir du printemps arabe. Une question dont les contours paraissent d'emblée incertains. Driss El Yazami, Bariza Khiari, Véronique Rieffel, Maâti Kabbal et bien d'autres intellectuels ont analysé la question de manière très lucide. Premier constat : il s'agit plutôt de parler de «dynamiques nationales et non d'un mouvement d'une seule couleur». Une sorte de remise en question de l'expression « printemps arabe » attribuée depuis près d'un an et demi aux différents mouvements de protestation qui ont marqué la scène arabe. Au fil du débat, c'est cette relation monde arabe-Occident qui s'est imposée. «Au 19e siècle, le monde arabo-musulman était un monde figé selon l'Occident, avec beaucoup de stéréotypes... », expliquait ainsi la directrice de l'Institut des cultures d'Islam, Véronique Rieffel. Ce monde arabe aujourd'hui a bien changé notamment depuis qu'a soufflé la brise de son « printemps », qui a fait couler beaucoup d'encre et éveillé des fantasmes d'émancipation même dans les pays sur lesquels cette brise n'avait pas encore soufflé. Critiquant les dérives violentes des mouvements de contestation, particulièrement dans les cas de la Libye et de la Syrie, l'échange a dégagé un dénominateur commun à ces révoltes : c'est la reconquête du sentiment de dignité. «C'est très important ce qui s'est passé... Personne ne s'attendait à ce sursaut d'orgueil du peuple arabe», a affirmé l'écrivain Maâti Kabbal. Pourtant, plusieurs s'attendaient déjà ce qu'une mutation s'opère dans le monde arabe. Les prémices du printemps arabe existaient déjà depuis les années 1980 et 1990. «Les fragilités sociales et l'étouffement des libertés constituaient donc un champ fertile pour l'enclenchement de ces mutations». «Rappelez-vous, en 2004, une cinquantaine de chercheurs arabes avaient publié un rapport alarmant sur le développement humain dans la région, qui comportait en quelque sorte les signes avant-coureurs de ce qui allait se produire», a commenté pour sa part le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami. Les quatre grands axes de ce rapport sont d'ailleurs l'inégalité homme/femme, l'absence des droits et des libertés, le naufrage des systèmes scolaires et le poids des dépenses militaires sur les finances publiques. «Et puis, il ne faut pas oublier le cri de colère de la jeunesse algérienne en 1989 et la transition démocratique menée au Maroc par voie de réformes graduelles, doublées de débats publics autour de questions cruciales, comme le Code de la famille. Toute cela montre que certaines sociétés arabes n'étaient pas en dehors de l'histoire», a-t-il ajouté. La professeur Assia Bensaleh Alaoui, elle, a appelé à un effort de créativité afin de créer les environnements propices pour s'attaquer aux urgences. Elle a aussi évoqué la question de leadership dans la foulée des profondes transformations en cours, d'où l'impératif pour les élites de prendre à bras le corps la tâche de canaliser le changement et en apporter des réponses réalistes. Et comme l'on ne peut évoquer la question du « printemps arabe » sans aborder le volet des gouvernants, les intellectuels présents à la table ronde du forum de Fès ont analysé les spécificités constatées à ce niveau. « On parlait de printemps arabe, maintenant on parle de printemps islamisé... Est-ce que ces gouvernances vont déboucher sur quelque chose ? Je n'en ai aucune idée. Toutefois, je suis certain qu'il y a des erreurs», affirme Maâti Kabbal. En tout cas, si le débat est riche et ses questions pertinentes, une certitude s'en dégage : l'avenir de ce printemps arabe est incertain et les contours de ce que sera le monde arabe après le passage de ces mouvements ne peuvent encore être tracés avec certitude. Une conclusion assez pessimiste, même si bon nombre d'intervenants préfèrent plutôt parler de vigilance et non de pessimisme.

«الربيع العربي» بالمنتدى الفكري لمهرجان الموسيقى الروحية بفاس

# الملتقى الفكري هو محاولة لفهم وتشفير ما حدث خلال العام الماضي

إحدى الأمسيات الفنية ببا المكينة تصوير: أحمد العلوي المراني

فاس خالد الطويل

تتواصل فعاليات مهرجان فاس للموسيقى الروحية لليوم الخامس على التوالي، وذلك من خلال سهرات باب المكينة... ليفتح المجال للندوات الفكرية ولليالي المديحية للزوايا الدينية وغيرها، تحت شعار المهرجان «تجليات الكون»، و المحتفى به الفيلسوف والشاعر الفارسي عمر الخيام الذي كان «حاضرا » من خلال النقاشات والسفر عبر الموسيقى والشعر والحضارات المختلفة من آسيا إلى الشرق العربي مرورا بأمريكا والغرب.. حيث اختار فنانو هذه الدول التجاوب مع الجمهور الحاضر في هذا الإبداع العالمي الذي كان فضاء باب المكينة التاريخي محجا لهم.

كل هذا الحضور تحول إلى دروب وأزقة المدينة القديمة ودورها التاريخية كدار المقري والتازي والعديل وغيرها من الدور المعمارية القديمة التي احتضنت فرق الزوايا التي رددت السميع والمديح والأشعار الربانية بطريقة روحانية تجعل الجميع في خشوع كامل .

أما فضاء متحف البطحاء فقد كان على موعد مع ندوة فكرية تحت عنوان «الربيع العربي، أي مستقبل؟».

وقد ناقشت نخبة من المفكرين والدكاترة ثورات الربيع العربي الذي قادته عفوية شباب عاش الخذلان، أبى أن يعيش القهر والظلم والطغيان صاح في الشارع العام من أجل التحرر ونبذ الاستبداد مكانة الكرامة والعدالة الاجتماعية .

وقد قدم الدكتور فوزي الصقلي مدير المهرجان هذه الندوة العلمية حيث قال «أن هذا الملتقى الفكري هو محاولة لفهم وتشفير ما حدث خلال العام الماضي من هزات ورجات خلخلت البنية الأساسية للأنظمة الحاكمة على امتداد جغرافية شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فيما اعتبر البعض

أن هناك علامات استفهام كبرى لازالت مطروحة بخصوص مستقبل هذا الربيع العربي الذي خلق تطورا اجتماعيا وسياسيا وثقافيا متمنيا في نفس الوقت أن لا تكون الندوة أكاديمية، بل حبذ أن تكون محطة لتبادل وتناقش الأفكار .

وانطلقت الندوة بكلمة «كاترين مارشال» من أمريكا، وهي ممثلة للبنك الدولي وأستاذة التعليم العالي، كما تعمل في إطار محاربة الفقر، والتي ربطت بين الشعر واللغة من جهة، وبين الربيع العربي الذي أعطى في نظرها فسحة أمل لدمقرطة الحياة داخل المجتمعات العربية وإبعاد أبناء الحكام عن المسؤولية من أجل مستقبل أفضل للشعوب العربية .

أما الأستاذ عبدو الحافظي، الذي سير النقاش، اعتبر أن الربيع العربي فاق كل التوقعات من أجل تحقيق الحلم العربي. وقدر الخبير باتريس برودر، الكندي الجنسية، الخبير في حوار الأديان، على سؤال حول رؤية الكنديين للربيع العربي قال «لا يجب أن يسقط الدارس والباحث الغربي في فخ النمطية و الأحكام المسبقة التي كرستها النظرة «الاستشراقية» للعالم العربي الذي أثبت فشل هذه القراءات، التي في نظره، طغى عليها نوع من «الإسلاموفوبيا»، بيد أن الربيع العربي يطرح اليوم تحديات كبرى فيما يتعلق بالحوار والتواصل في ظل الاثنيات المختلفة والتعدد الهوياتي داخل كل قطر من أقطار العالم العربي.

الدكتور إدريس اليزمي يرى أنه ليست هناك مفاجأة على الإطلاق فيما يخص الربيع العربي، بل كانت في نظره إرهاصات ومؤشرات أولية لحدوثه، مذكرا بتقرير التنمية البشرية في لسنة 2004، الذي ساهم فيه حوالي 50 باحثا عربيا، ورصد الاختلالات بالجملة فيما يخص التنمية بالعالم العربي من بينها الإقصاء وغياب الحرية وأزمة التعليم وثقل الميزانيات العسكرية في البلدان المواجهة للصراع العربي الإسرائيلي.

وفي نفس السياق ذكر بأن المغرب عاش ما يسمى «الربيع» في فترات مبكرة، ملخصا ذلك في التظاهرات السلمية والحراك الذي تلى إصدار مدونة الأسرة وتجربة المصالحة والإنصاف .

واعتبر إدريس الأزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن من أسباب هذا الربيع التحول الديمغرافي الذي عرفته البلدان التي شهدت الثورة .

وأجمع المتدخلون في هذه الندوة على أن بوادر الربيع العربي كانت حاضرة جراء ثقافة الفساد التي سادت، ولم يعرها الحاكمون أي إصلاحات، مما فجر الوضع في وجههم.